



تقرير حول الرقابة الماليّة على بلدية باردو  
للسنة الماليّة 2017  
في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحليّة

أحدثت بلدية باردو بمقتضى الأمر المؤرخ في 8 ماي 1909 وتمّ على إثر حلّ المجلس البلدي في 8 أفريل 2011 تسمية نيابة خصوصية بمقتضى الأمر عدد 384 لسنة 2011 المؤرخ في 8 أفريل 2011 ثم تعويضها في ثلاث مناسبات آخرها بمقتضى الأمر عدد 688 لسنة 2015 المؤرخ في 3 جويلية 2015<sup>1</sup>. وتمّ بتاريخ 2 جويلية 2018 تنصيب المجلس البلدي عملا بأحكام مجلة الجماعات المحلية والقانون الانتخابي للمجالس البلدية.

وتعلقت المهمة الرقابية المنجزة من قبل دائرة المحاسبات في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية بالنظر في الوضعية المالية للبلدية لسنة 2017 والتحقق من مدى قدرتها على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعية تأدية نفقاتها ومن حسن إعداد الحساب المالي وصحة ومصداقية البيانات المسجلة به. وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة والأعمال الرقابية الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

وتمّ تقديم الحساب المالي للبلدية لسنة 2017 والوثائق المصاحبة له بتاريخ 4 جويلية 2018. وإضافة إلى الأعمال المستندية شملت البلدية زيارات ميدانية خلال شهر ديسمبر 2018. ويبين الجدول الموالي أهمّ البيانات عن الوضعية المالية للبلدية لسنة 2017:

2017		الصف	الجزء	العنوان
التنفقات	المقاييس			
	2.856.461,680	المعاليم على العقارات والأنشطة	المداخل الجبائية الاعتيادية	العنوان الأول
	427.571,746	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه		
	690.921,5	معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات		
	508.875,125	مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	المداخل غير الجبائية الاعتيادية	
	3.340.001,526	المداخل المالية الاعتيادية		
	7.823.831,577	مجموع العنوان الأول		
	2.590.723,273	الموارد الخاصة للبلدية		العنوان الثاني

<sup>1</sup> تمّ تعويض النيابة الخصوصية بمقتضى الأمر عدد 781 لسنة 2011 المؤرخ في 25 جوان 2011 ثم بمقتضى الأمر عدد 994 لسنة 2013 المؤرخ في 31 جانفي 2013 كما تمّ إعفاء رئيس النيابة الخصوصية بمقتضى الأمر عدد 2669 لسنة 2014 المؤرخ في 24 جويلية 2014 وبناء على تقرير والي تونس المؤرخ في 1 أفريل 2015 المتعلق بحلّ النيابة الخصوصية لبلدية باردو نظرا لتأزم الوضع بالبلدية بسبب الصراعات اليومية بين أعضاء النيابة الخصوصية وإطارات وأعوان البلدية إضافة إلى استقالة 5 من الأعضاء، وهو ما أثر سلبا على حسن سير العمل البلدي والخدمات المسداة للمواطنين وأدى إلى تدهور الوضع البيئي والتأخير في إنجاز المشاريع، تم تسمية نيابة خصوصية جديدة بمقتضى الأمر عدد 688 لسنة 2015 المؤرخ في 3 جويلية 2015.

		موارد الاقتراض	
	67.012,487	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	
	2.657.735,760	مجموع العنوان الثاني	
	4.124.453,655	العمليات خارج الميزانية	
4.492.803,990		التأجير العمومي	العنوان الأول
1.992.558,718		وسائل المصالح	
423.072,230		التدخل العمومي	
29.851,516		فوائد الدين	
6.938.286,454		مجموع العنوان الأول	
1.617.929,780		نفقات التنمية	العنوان الثاني
86.266,354		تسديد أصل الدين	
16.005,520		نفقات مسددة من الاعتمادات المحالة	
1.720.201,654		مجموع العنوان الثاني	
3.626.816,424		العمليات خارج الميزانية	
4.907.266,163		بقايا الاستخلاص	

المصدر: الحساب المالي لسنة 2017

وباستثناء ما يتعلق:  
- بالثقيلات بعنوان المعاليم على العقارات  
- ببقايا الإستخلاص بعنوان المعاليم على العقارات والأنشطة  
- بالثقيلات بعنوان مداخيل كراء المحلات التجارية.  
خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود اخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2017 من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للسنة المعنية.

وحسب المؤشرات المعتمدة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية فإن البلدية لم تتجاوز المعيار المرجعي (<70%) المتعلق بالاستقلالية المالية<sup>2</sup> المعتمد من قبل الصندوق حيث بلغ المؤشر في سنة 2017 نسبة 66,93%. كما لم تتجاوز المعيار المرجعي (<20%) المتعلق بالقدرة على الادخار<sup>3</sup> الذي بلغ في سنة 2017 نسبة 11,03%.

<sup>2</sup>(موارد العنوان الأول - المناب من المال المشترك)/ موارد العنوان الأول.

<sup>3</sup>الادخار الخام (المقاييس المستعملة لتسديد مصاريف الجزأين 3 و4 من العنوان الثاني)/ موارد العنوان الأول.

ويعمل بالبلدية 317 عوناً يتوزعون حسب أسلاكهم كالتالي:

نسبة الشغور %	الخطط الشاغرة	الخطط المشغولة	الخطط المفتوحة	السلك
64	77	44	121	السلك الإداري المشترك
77	10	3	13	سلك المهندسين
75	24	8	32	السلك التقني المشترك
50	2	2	4	محللو وتقنيو الإعلامية
100	1	0	1	السلك المشترك لأعوان الخدمة الاجتماعية
100	2	0	2	السلك المشترك للمتصرفين في الوثائق
75	3	1	4	سلك الإطار المشترك للأطباء والفنيين الساميين للصحة العمومية
80	4	1	5	سلك منشطي تطبيق رياض الأطفال
57	346	258	604	سلك العملة
60	469	317	786	المجموع

المصدر: قرار ضبط قانون الإطار البلدي لسنة 2017

وبلغت نفقات التأجير 4.492.803,990 د خلال سنة 2017. وحسب المؤشرات المعتمدة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية فإن البلدية تجاوزت المعيار المرجعي (>55%) المتعلق بوزن نفقات التأجير<sup>4</sup> المعتمد من قبل الصندوق حيث بلغ المؤشر في سنة 2017 نسبة 64,75%.

وأفضت الأعمال الرقابية على التصرف المالي لبلدية باردو بعنوان سنة 2017 إلى الوقوف على ملاحظات تتعلق بالموارد وبالنفقات.

### الجزء الأول: الرقابة على الموارد

شملت الأعمال الرقابية هيكله الموارد وتعبئتها.

#### 1- تحليل الموارد

تناولت الفحوصات بالبحث موارد العنوانين الأول والثاني.

#### 1.1 موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأول للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 7.823.831,577 د تتأتى من المداخل الجبائية الاعتيادية ومن المداخل غير الجبائية الاعتيادية. وتتأتى المداخل الجبائية

<sup>4</sup> كتلة الأجور/ نفقات العنوان الأول.

الاعتيادية التي بلغت في سنة 2017 ما جملته 3.974.954,926 د أساسا من المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة ومن إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه ومن الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات كما يتبين من الجدول الموالي:

النسبة %	المقايض المنجزة (د)	أصناف المداخل الجبائية الاعتيادية
71,86	2.856.461,680	المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة
10,76	427.571,746	مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه
17,38	690.921,5	معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات
100	3.974.954,926	المجموع

وتمثل مداخل المعاليم على العقارات والأنشطة أهم مورد للبلدية بنسبة 71,86% من المداخل الجبائية الاعتيادية في سنة 2017. ويبرز الجدول الموالي مختلف مكونات هذه المعاليم ونسبها:

النسبة %	المقايض المنجزة (د)	المعاليم على العقارات والأنشطة
27,17	776.118,262	المعلوم على العقارات المبنية
1,86	52.982,116	المعلوم على الأراضي غير المبنية
70,97	2.027.361,302	المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية
100	2.856.461,680	المجموع

وتمثل المداخل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تمّ تحصيل 2.027.361,302 د في سنة 2017 أي ما يمثل نسبة 70,97% من المعاليم على العقارات والأنشطة ونسبة 51% من جملة المداخل الجبائية الاعتيادية للبلدية. أما المداخل المتأتية من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 776.118,262 د و 52.982,116 د أي ما يمثل تباعا 27,17% و 1,86% من المعلوم على العقارات والأنشطة.

وبلغت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 1.021.206,690 د تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 943.460,978 د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 77.745,712 د.

وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 3.483.932,614 د في موقّ سنة 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات إلى ما قدره 4.981.454,737 د في سنة 2017 لم يتمّ استخلاص منها سوى 829.100,378 د أي ما نسبته 16,64%. وبلغت نسبة استخلاص كلّ من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية على التوالي 18,39% إلى 6,97%.

وتجدر الإشارة إلى أنه تبين أنّ المبلغ المدوّن بالحساب المالي لسنة 2017 بعنوان التثقيلات عن طريق أذون نهائية بعنوان المعلوم على العقارات المبنية (1.259.688,018 د) شمل المبلغ الراجع إلى البلدية (836.786,794 د) والمبلغ الراجع إلى صندوق تحسين المسكن (422.901,224 د). وأدت هذه الوضعيّة إلى تضخيم مجموع التثقيلات (4.220.826,383 د عوضاً عن 3.797.925,159 د) أي زيادة تقدّر بحوالي 522.901 د ونسبة 14%.

أما بخصوص المقايض المنجزة خلال سنة 2017 والمتعلقة بنفس المعلوم والبالغة 776.118,262 د وببقايا الاستخلاص (3.444.708,121 د) بعنوان نفس السنة فقد تعذر التأكد من صحة احتسابهما، وهو ما من شأنه أن يمسّ من مصداقية رصيد الحساب المخصص للغرض.

وتمثل معالم الموجبات والرخص الإدارية ومعالم مقابل إسداء خدمات ثاني أهمّ مورد للبلدية (690.921,5 د) بعد المعالم الموظّفة على العقارات والأنشطة. ويعود ذلك إلى أهمية مداخيل المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي التي بلغت 324.317 د خلال سنة 2017.

وتمثل مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه (427.571,746 د خلال سنة 2017) ثالث مورد للبلدية. ويبرز الجدول الموالي مختلف مكّونات هذه المعالم ونسب تحصيلها:

النسبة (%)	المقايض الحاصلة (د)	تقديرات الميزانية (د)	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه
0	0	0	مداخيل الأسواق المستلزمة
0	0	5.000	المعلوم العام للوقوف بالأسواق
87,76	175.512,262	200.000	معلوم الإشغال الوقي للطريق العام
-	6.495	0	معلوم وقوف العربات بالطريق العام
79,58	111.415,077	140.000	معلوم إشغال الطريق العام عند إقامة حضائر البناء
90,1	4.505,007	5.000	معلوم عن إشغال تحت الطريق العام
71,97	129.544,4	180.000	معلوم الإشهار
80,67	427.571,746	530.000	المجموع

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قيمته 3.848.876,651 د تتوزّع بين "مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية" (508.875,125 د) و"المداخيل المالية الاعتيادية" (3.340.001,526 د) المتأتية أساساً من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية في حدود 2.587.562 د.

وتتأثّر مداخل أملاك البلدية الاعتيادية في سنة 2017 أساسا من مداخل قاعات العروض والأفراح في حدود 170.000 د ومداخل كراء الحدائق العمومية ومراكز الترفيه في حدود 126.648,3 د ومداخل المسابح والحمامات في حدود 118.379,125 د ممثلة بذلك على التوالي نسبة 33,4% و24,89% و23,26% من مداخل الأملاك.

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخل الأملاك إلى 1.251.230,337 د، تمّ استخلاصها بنسبة 40,67%، منها 616.652,654 د بعنوان تثقيلات مداخل كراء العقارات المعدة لنشاط تجاري والتي لم يتجاوز استخلاصها 4,49% من مداخل الأملاك وذلك في حدود 27.669,325 د.

## 2.1 موارد العنوان الثاني

تشمل موارد العنوان الثاني لبلدية باردو الموارد الخاصة للبلدية والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة. ويبين الجدول التالي توزيع موارد العنوان الثاني:

النسبة %	المقايض المنجزة (د)	الجزء
97,48	2.590.723,273	الموارد الخاصة للبلدية
2,52	67.012,487	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة
100	2.657.735,760	جملة موارد العنوان الثاني

وتتكوّن الموارد الخاصة للبلدية أساسا من نقل فواضل المدّخرات والموارد المختلفة بقيمة 1.099.794,414 د أي ما يعادل 41,38% من جملة موارد العنوان الثاني.

## 2- تحصيل الموارد البلدية

### 1.2 تقدير الموارد

لوحظ عدم إحكام البلدية تقدير مواردها حيث تولّت تضخيم التقديرات بعنوان بعض الفصول كمداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه ومداخل الأملاك البلدية الاعتيادية من جهة وتخفيض التقديرات بعنوان بعض الفصول على غرار المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة ومعاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات والمداخل المالية الاعتيادية من جهة أخرى. ويبين الجدول الموالي نسبة إنجاز تقديرات موارد العنوانين الأول والثاني من قبل البلدية خلال سنة 2017:

البيان	التقديرات النهائية (د)	الإنجازات	نسبة الإنجاز (%)
مجموع موارد العنوان الأول (د)	7.655.850,279	7.823.831,577	102,19
المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة	2.635.000	2.856.461,680	108,4
مدخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق	530.000	427.571,746	80,67

			العمومية فيه
101,38	690.921,5	681.500	معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات
82,88	508.875,125	614.000	مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية
104,53	3.340.001,526	3.195.350,279	المداخيل المالية الاعتيادية
100	2.657.735,760	2.657.735,760	مجموع موارد العنوان الثاني (د)
100	2.590.723,273	2.590.723,273	الموارد الخاصة للبلدية
100	67.012,487	67.012,487	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة

ولئن بلغت نسبة إنجاز موارد العنوان الأوّل 102,19% فإن ذلك لا يخفي أهمية بقايا الاستخلاص بعنوان بعض المعاليم والمداخيل وأساسا المعلوم على العقارات المبنية (3.444.708,121 د) ومداخيل الأملاك (588.983,329 د).

أما فيما يخصّ موارد الاقتراض فإن البلدية لم تلجأ لتمويل مشاريعها إلى الاقتراض وتحصلت في المقابل على منح أسندت لها من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بلغت سنة 2017 ما قدره 409.319,031 د.

## 2.2 تعبئة الموارد الجبائية

مكّن النظر في إجراءات تعبئة الموارد الجبائية من قبل البلدية من الوقوف على ملاحظات تعلّقت بالأساس بمراجعة المعاليم وتوظيفها وبإعداد جداول التحصيل وتحيينها وتثقيف المعاليم واستخلاصها.

### - مراجعة المعاليم على العقارات

لوحظ عدم حرص البلدية على الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة لها قانونا بخصوص تحديد قاعدة المعاليم سواء تعلّق الأمر بمراجعة الحدّ المعتمد بالنسبة إلى الأثمان المرجعية أو بحثّ المطالبين بالأداء على التصريح بعقاراتهم أو بالتنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة لتحقيق شمولية الإحصاء.

فخلافًا لما نصّت عليه مجلة الجباية المحلية "من ضرورة مراجعة الحدّ الأدنى والحدّ الأقصى للثمن المرجعي للمتر المربع المبني الموظّف على العقارات المبنية والثمن المرجعي للمتر المربع غير المبني الموظّف على الأراضي غير المبنية والثمن المرجعي للمتر المربع المبني الموظّف على العقارات ذات الصبغة المهنية والتجارية والصناعية كلّ ثلاثة سنوات"، لم تقم البلدية بتحيين الأثمان المرجعية إلّا فيما يتعلق باحتساب وتوظيف المعلوم على العقارات المبنية بمقتضى القرار المؤرّخ في 11 جانفي 2008 ثم بمقتضى قرار مجلس النيابة الخصوصية بتاريخ 25 فيفري 2016. أمّا بالنسبة إلى المعلوم على الأراضي غير المبنية والمعلوم على العقارات المعدّة لتعاطي



نشاط صناعي أو تجاري أو مهني ورغم صدور الأمرين عدد 1186 و1187 بتاريخ 14 ماي 2007 لم تتولّ البلدية تحيين القرارات المتعلقة بهذه المعاليم.

#### - توظيف المعاليم وإعداد جداول التحصيل

لوحظ عدم شمولية توظيف المعلوم على العقارات المبنية حيث لم يتضمن جدول التحصيل لسنة 2017 في أجزائه الأربعة سوى 20251 فصلا بقيمة جمالية بلغت 836.786,794 د في حين أفرزت النتائج النهائية للإحصاء العشري للفترة 2017-2026<sup>5</sup> وجود 22263 عقارا مبنيا بالمنطقة البلدية أي بفارق بلغ 2012 عقارا مما ترتب عنه نقص في المعاليم الموظفة قدر بما لا يقل عن 83 أ.د.<sup>6</sup>

ولم تسع البلدية خلال نفس السنة المعنية بانتهاء الأشغال إلى تثقيف جداول التحصيل التكميلية بخصوص العقارات التي أصبحت خاضعة للمعلوم على العقارات المبنية خلال سنة 2017 حيث لم تقم بإعدادها إلا بتاريخ 26 ديسمبر 2017. وقد شمل بعنوان سنة 2017 جدول التحصيل التكميلي للمعاليم الموظفة على العقارات المبنية 2091 فصلا بقيمة 106.674,184 د. كما لم تتولّ خلال سنة 2017 إعداد جداول تحصيل تكميلية بخصوص الأراضي غير المبنية سوى بتاريخ 29 ديسمبر 2017. وتضمّن الجدول 13 فصلا بمبلغ 1.751,058 د.

ولوحظ وجود نقائص تعلقت أساسا بعدم دقة البيانات المدرجة بجداول التحصيل حيث لا يتمّ الأخذ بعين الاعتبار تطوّر الخدمات المنبثقة عن مشاريع تعبيد الطرقات والترصيف والتطهير والتنوير العمومي التي قامت بها البلدية في عدة أحياء سكنية خلال العشرية الأخيرة حيث ما زالت البلدية تعتمد بالنسبة إلى خدمات التعبيد والنظافة والتنوير على نتائج الإحصاء العشري لسنة 2006 وهو ما أدى إلى عدم استغلالها لفرص تعبئة موارد إضافية.

كما اتضح بخصوص المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية عدم قيام البلدية بإعداد جدول تحصيل الفارق بين الحد الأدنى للمعلوم والمبلغ المستخلص المتعلق بالمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية وهو ما حرّمها من تحصيل موارد إضافية متمثلة في الفارق المحتمل المنصوص عليه بالفصل 38 من مجلة الجباية المحلية.

<sup>5</sup> أفرزت النتائج النهائية للإحصاء العشري على 400 عقارا غير مبني أي بفارق سلبي في عدد العقارات بلغ 21 مقارنة مع جدول التحصيل لسنة 2017 الذي تضمن 421 فصلا بقيمة جمالية بلغت 75.994,654 د.

<sup>6</sup> تم احتسابه على أساس معدل المعلوم الموظف بجدول التحصيل لسنة 2017 البالغ 41,32 د بالنسبة إلى العقارات المبنية.

فضلا عن ذلك، لم تقم البلدية خلافا للفصلين 19 و34 من مجلة الجباية المحلية بتوظيف خطية تساوي 25 دينارا على كلّ مطالب بالمعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية لم يقم بالتصريح المشار إليها بالفصول 14 و15 و17 من المجلة أو قام بها منقوصة أو غير صحيحة.

#### - تحيين جداول التحصيل

رغم إرساء منظومة مندمجة للتصرف في الميزانية لدى المصالح البلدية ولدى القباضة البلدية لا تتولى مصلحة الجباية المتابعة والتحيين الدوري لجداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية بناء على الاستخلاصات وعلى بقايا الاستخلاص حسب الفصول.

أما فيما يتعلق بالمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية لم يتم تحيين البيانات الواردة بجدول مراقبة الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية حيث يعود تاريخ إعداد آخر جدول إلى 17 ماي 2007 وضمّ 1976 فصلا بمبلغ قدره 136.613,760 د. وترجع المعطيات المدرجة به إلى الإحصاء العشري المنجز خلال سنة 2006<sup>7</sup> مما يحول دون ضمان صحة المعلوم الأدنى الموظف وتحصيل القيمة المستحقّة فعليا طبقا للفصل 38 من مجلة الجباية المحلية.

#### - التأخير في تثقيف جداول التحصيل

لوحظ تأخير في تثقيف جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وذلك خلافا لمقتضيات الفصلين الأول و30 من مجلة الجباية المحلية اللذين ينصّان على ضرورة إنجاز عملية التثقيف بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة حيث تمّ تثقيف الجداول المذكورة بمعدل تأخير بلغ 39 يوما. وتدعى البلدية إلى مزيد العمل على تقليص آجال تثقيف جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة البلدية وأمانة المال الجهوية بتونس 2.

#### - استخلاص المعاليم على العقارات

لوحظ ضعف نسب استخلاص المعاليم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية كما يبرز ذلك من الجدول الموالي:

المعاليم/المداخيل	الثقيلات (د)	الاستخلاصات (د)	نسبة الاستخلاص	بقايا الاستخلاص (د)
المعلوم على العقارات المبنية	4.220.826,383	776.118,262	18,39	3.444.708,121
المعلوم على الأراضي غير المبنية	760.628,354	52.982,116	6,97	707.646,238

<sup>7</sup> أفرزت النتائج النهائية للإحصاء العشري للفترة 2017-2026 وجود 1452 مؤسسة بمبلغ جملي 121.667,298 د.

وكذلك الشأن بالنسبة إلى عدد الاعلانات التي تمّ توزيعها سنة 2017 خلال المرحلة الرضائية بعنوان المعلوم على العقارات المبنية حيث لم تتجاوز نسبتها 17% من جملة الفصول المثقّلة والمدروجة بجدول التحصيل ولم تشمل المعلوم على الأراضي غير المبنية.

ولم تواصل القباضة البلدية القيام بإجراءات الاستخلاص الجبرية باستثناء إجراء بعض الاعتراضات حيث يتمّ في معظم الحالات إعادة الإجراءات بخصوص فصول تمّ توجيه إعلانات وحيدة ومحضر تبليغ مضمون من دفتر وإنذار بالدفع بشأنها عوضاً عن المرور إلى المرحلة الموالية من الإجراءات على غرار العقل التنفيذية، مثلما يبرزه الجدول الموالي:

إجراءات التتبع لسنة 2017	عدد الإعلانات	عدد الإنذارات	اعتراضات
المعلوم على العقارات المبنية	3494	1361	446

كما لا تتولى القباضة البلدية إصدار الإعلانات بخصوص المعلوم على العقارات المبنية المسجّلة بجدول التحصيل للسنة المنقضية وتبليغها إلى المطالبين بها منذ الأيام الأولى من السنة بل تنتظر ورود جداول التحصيل الجديدة وذلك خلافاً لمقتضيات المذكرة العامة عدد 15 المؤرخة في 21 جانفي 2010 والتي تحثّ القباض على عدم انتظار إتمام عملية تثقيف جداول التحصيل السنوية والشروع في إرسال الإعلانات في غياب جدول التحصيل الجديد وذلك بالاعتماد على جدول تحصيل السنة المنقضية مع إمكانية التنسيق مع البلدية بخصوص الفصول التي شهدت تغييرات.

#### - استخلاص المعاليم الموظفة على الأنشطة

##### ✓ المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة

تبين أنّ البلدية لم تطلب من القابض مدّها بقائمة اسمية شهرية في المبالغ المستخلصة بعنوان المعلوم على المؤسسات ولم تتولّى متابعة المطالبين بالأداء الذين هم في حالة إغفال عن دفع المعلوم على المؤسسات باعتماد قاعدة احتساب المعلوم على العقارات المبنية كما لم تقم باحتساب الفارق بين الحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة والمبلغ المستخلص.

##### ✓ معلوم الإجازة الموظّف على محلات بيع المشروبات

يستوجب معلوم الإجازة حسب الفصل 61 من مجلة الجباية المحلية على مستغلي المقاهي والحانات وقاعات الشاي وكل المحلات التي تبيع مشروبات تستهلك على عين المكان حسب تعريفه تأخذ بعين الاعتبار تصنيف المحلات طبقاً للتشريع الجاري به العمل<sup>8</sup>. وقد تبين أنّ البلدية لا

<sup>8</sup> ضبط الأمر عدد 434 لسنة 1997 المؤرخ في 3 مارس 1997 المتعلق بضبط تعريف معلوم الإجازة الموظّف على محلات بيع المشروبات تعريفه هذا المعلوم في حدود 25 ديناراً للمحلات من الصنف الأوّل و150 ديناراً للصنف الثاني و300 ديناراً للصنف الثالث.

تمسك جدولاً في محلات بيع المشروبات حسب أصنافها مما يتعذر معه تحديد قيمة المبالغ الواجب تحصيلها سنوياً بعنوان هذا المعلوم.

ولم يتمّ خلال سنة 2017 استخلاص أي مبلغ بعنوان معلوم الإجازة رغم أن عدد محلات بيع المشروبات ببلدية باردولا يقل عن 70 محلاً حسب آخر جدول لتحصيل المعاليم الموظفة على الإشغال الوقي للطريق العام المعدّ من قبل البلدية خلال سنة 2010 وهو ما يجعل قيمة المبالغ الواجب تحصيلها سنوياً بعنوان هذا المعلوم لا تقلّ عن 1,5 أ.د. وذلك في صورة اعتبار جميع المحلّات منتمية للصنف الأوّل. وتدعى البلدية إلى استخلاص معلوم الإجازة الراجع لها.

-توظيف مداخل إشغال الملك البلدي واستخلاصها

### ✓ معلوم الإشهار

يستوجب معلوم الإشهار وفقاً للفصل 85 من مجلة الجباية المحلية على "الإشهار بواسطة اللافتات واللوحات الإشهارية ذات الصبغة التجارية وكذلك العلامات والستائر والعروضات واللافتات المثبتة أو البارزة أو المنزلة أو المعلقة بالطريق العام على واجهات المحلات المعدة للتجارة والصناعة والمهن المختلفة". وضبطت تعريف الإشهار حسب الأمر عدد 805 لسنة 2016 المتعلّق بضبط تعريف المعاليم المرخص للجماعات المحليّة في استخلاصها بمبلغ بين 20 د و 500 د عن المتر المربع في السنة بقرار من الجماعة المحلية حسب مواقع تركيز وسائل الإشهار. وقد تراوحت معاليم الإشهار حسب القرار البلدي المؤرخ في 8 ماي 2017 بين 50 د و 500 د<sup>9</sup>.

وخلافاً لما نصّ عليه القرار البلدي المؤرخ في 9 سبتمبر 2010 والمتعلق بالمعلوم على الإشهار بواسطة اللافتات واللوحات الإشهارية ذات الصبغة التجارية، تمّ الوقوف على حالتين لتوظيف معلوم الإشهار دون المبالغ الواجب توظيفها بنقص في التوظيف بلغ 28.800 د.

وقد بلغت مداخل معلوم الإشهار خلال سنة 2017 ما قدره 129.544,4 د. ولم تحرص البلدية بخصوص استخلاص المعلوم المتعلق بتركيز اللافتات الإشهارية بالطرقات وبالأماك العقارية المجاورة للملك العمومي للطرقات والناشئة بمقتضى عقود مع البلدية أو قرارات مباشرة استخلاص هذا المعلوم حيث بلغت ديون 4 شركات إلى حدود 31 ديسمبر 2017 ما

<sup>9</sup> تمّ تنقيح التعريف القديمة في احتساب المعلوم على الإشهار بواسطة اللافتات واللوحات الإشهارية ذات الصبغة التجارية بمقتضى القرار البلدي المؤرخ في 19 سبتمبر 2010 الذي نصّ على معلوم يتراوح بين 50 د و 200 د للمتر المربع في السنة بحسب الصبغة الإشهارية ثمّ بمقتضى القرار البلدي المؤرخ في 2017/05/08 الذي نصّ على معلوم يتراوح بين 50 د و 500 د حسب الصبغة الإشهارية ومكانها.

جملته 27.308 ديناراً<sup>10</sup>. كما لم يتبين قيام البلدية بإجراءات تتبّع ضدها وهو ما أدى إلى مزيد تفاقم الديون المتخلّدة بدمتها إزاء البلدية.

ولا تمسك البلدية دفتراً أو سجلاً خاصاً بمعلوم الإشهار يتضمن مساحة اللافتة أو العارضة أو الستارة، مما لا يساعد على متابعة استخلاص هذه المعاليم ويحول دون التثبّت من صحّة احتسابها وتصفيها<sup>11</sup>.

### ✓ معلوم الإشغال الوقي للطريق العام

خلافاً لأحكام الفصلين 111 و112 من القانون الأساسي للبلديات ولأحكام الأمر عدد 362 لسنة 2007 المؤرخ في 19 فيفري 2007 والمتعلق بضبط شروط وصيغ الإشغال الوقي ولزمة المرفق العمومي في الملك العمومي البلدي وخصوصاً الباب الأوّل من القسم الأوّل منه، لا تتولى البلدية إسناد تراخيص أو إبرام عقود في كل حالات الإشغال الوقي للطريق العام، وهو ما فوّت عليها تحصيل مبالغ لا تقلّ عن 112 أ.د.<sup>12</sup> بعنوان سنة 2017.

ولم تتول البلدية خلال سنة 2017 إعداد جدول لتحصيل المعاليم الموظفة على الإشغال الوقي للطريق العام، ويعود تاريخ إعداد آخر جدول إلى سنة 2010 تمّ خلاله اعتماد التعريفية القديمة في احتساب المعلوم من أجل الإشغال الوقي للطريق العام من قبل أصحاب المقاهي والمطاعم والنصبات وكلّ شخص يتعاطى نشاطاً في إطار منشآت غير قارة<sup>13</sup>. وضّمّ هذا الجدول 167 فصلاً لمحلات بيع المواد الغذائية و15 فصلاً للبنوك و64 فصلاً للمطاعم و22 فصلاً للصيديات و72 فصلاً للمقاهي و4 فصول لمحطات بيع البنزين و36 فصلاً لمحلات بيع الأثاث و560 فصلاً لأنشطة مختلفة.

واكتفت البلدية خلال سنة 2017 بإعداد جداول متابعة ضمّت جزءاً من استخلاصات المعاليم الموظفة على الإشغال الوقي للطريق العام بناء على وصولات الخلاص المرسلّة من القابض البلدي وتتمثل في جدول في متابعة مداخيل الإشغال الوقي للطريق العام بواسطة

<sup>10</sup> حسب قائمة مداخيل الإشهار لسنة 2017 المسوكة من قبل البلدية.

<sup>11</sup> تساوي (الثمان الفردي للمتر المربع بالدينار) \* (مساحة اللافتة أو غيرها بالمتر المربع).

<sup>12</sup> تم احتسابها باعتماد عدد الفصول المضمنة بجدول لتحصيل المعاليم الموظفة على الإشغال الوقي للطريق العام لسنة 2010 ضارب 120 د حسب القرار البلدي. وقد استخلصت البلدية خلال سنة 2017 بعنوان معلوم رخص إشغال الطريق العام لتعاطي بعض المهن مبلغ 1.038 د.

<sup>13</sup> تم تنقيح التعريفية القديمة في احتساب المعلوم من أجل الإشغال الوقي للطريق العام من طرف أصحاب المقاهي والمطاعم والنصبات وكل شخص يتعاطى نشاطاً في إطار منشآت غير قارة بمقتضى القرار البلدي المؤرخ في 22 أبريل 2014 الذي نص على معلوم يتراوح بين 0,300 د و0,500 د للمتر المربع في اليوم بحسب صيغة الإشغال وتاريخ فتح الملف ثم بمقتضى القرار البلدي المؤرخ في 8 ماي 2017 الذي نص على معلوم 0,800 د للمتر المربع في اليوم بالشوارع والطرق المرقمة و0,500 د للمتر المربع في اليوم بالأهيج والطرق المحلية وعلى 120 د سنوياً بعنوان قرار الترخيص في الإشغال الوقي للطريق العام.

الأكشاك تضمن مبلغا جمليا للاستخلاصات قدره 41.785 د وآخر في متابعة مداخل الإشغال الوقي للطريق العام من قبل البنوك بمبلغ 8.838,480 د وثالث في متابعة مداخل الإشغال الوقي للطريق العام بواسطة المحلات المفتوحة للعموم بمبلغ 117.208,628 د شمل أيضا خلاص مبالغ بعنوان الإشهار. وتضمن الحساب المالي لسنة 2017 مداخل بعنوان معلوم الإشغال الوقي للطريق العام في حدود 175.512,262 د.

وحال عدم مسك البلدية جدول متابعة المعاليم الموظفة على الإشغال الوقي للطريق العام لسنة 2017 يتضمن التنصيص على مساحة الاستغلال ومدتها ومكانها دون التثبت من صحّة احتساب وتصفية المعلوم.

ولئن قامت البلدية بتنفيذ مشاريع تعبيد طرقات خلال الفترة 2015-2017، فإنها لم تقم بتوظيف مساهمة المالكين الأجوار في نفقات الأشغال الأوليّة والإصلاحات الكبرى المتعلقة بالطرقات والأرصفة وقنوات تصريف المواد السائلة المنصوص عليها بالفصل 52 من مجلة الجباية المحليّة<sup>14</sup>.

### 3.2 تعبئة الموارد غير الجبائية والتصرف في الأملاك

مكّن النظر في إجراءات تعبئة الموارد غير الجبائية من قبل البلدية والتصرف في الأملاك من الوقوف على ملاحظات تعلّقت بالأساس بإبرام العقود وبتثقيف معاليم كراء المحلات وبمراجعتها وباستخلاصها.

#### - إبرام عقود كراء المحلات

خلافًا لما جاء بمنشور وزير الداخلية عدد 6 المؤرّخ في 17 فيفري 1999 الذي أكّد على ضرورة إبرام عقود مع متسوّغي المحلات التجارية والسكنية وعدم السهو عن ذلك ضمانا لحسن سير عملية الاستخلاص وكي لا تحرم من موارد إضافية، لم تتولّ البلدية إبرام عقود مع الشاغلين للمحلات التجارية أو لم تحرص على أن يتم إمضاؤها وتسجيلها من قبلهم على غرار مشاريع عقود التسويغ المتعلقة بالمحل الكائن بالسوق البلدي بقصر السعيد بداية من 01 أكتوبر 2016 وبالمحلين الكائنين بالسوق البلدي فطومة بورقيبة بداية من 01 سبتمبر 1993 التي بقيت دون إمضاء من شاغلها وكذلك العقود المبرمة مع 16 متسوغا بقيت دون تسجيل.

<sup>14</sup> ينصّ الفصل 52 من مجلة الجباية المحليّة على أن " تستخلص مساهمة المالكين الأجوار في نفقات الأشغال الأوليّة والإصلاحات الكبرى المنجزة من طرف الجماعات المحليّة والمتعلّقة بالطرقات والأرصفة وقنوات تصريف المواد السائلة وكذلك أشغال تهيئة الأحياء السكنية والمناطق الصناعية والسياحية. ولا يمكن الشروع في إنجاز الأشغال وتوظيف المساهمة إلا بعد صدور أمر ينص على صبغة المصلحة العامة التي تكتسبها تلك الأشغال".

كما لم يتبين قيام البلدية باتخاذ أي إجراء تجاه الشاغلين لستة محلات كائنة بالسوق البلدي فطومة بورقيبة ولمحلّ بالسوق البلدي قصر السعيد.

وعلى صعيد آخر، لوحظ تأخير في إبرام 4 عقود محلات تجارية بلغ أقصاه 840 يوما بالنسبة إلى محل كائن بالسوق البلدي حي السعادة.

#### - تثقيف معالم كراء المحلات

لوحظ بخصوص كراء المحلات التجارية أنه لم يتم قبل سنة 2018 تثقيف معالم تسويق 38 محلا تجاريا من مجموع 43 محلا أي بنسبة 88% حيث تضمن الحساب المالي لسنة 2017 مبلغ 19.614,992 د والذي يمثل حوالي 9% من المبالغ المستوجبة<sup>15</sup> يخص تثقيف معينات كراء 5 محلات تجارية.

وقد أدى عدم تثقيف عقود كراء المحلات التجارية إلى صعوبة حصر المبالغ المدفوعة بعنوان معينات الكراء وضبط بقايا الاستخلاص المتعلقة بكامل فترة التسويق وساهم في التفويت في فرص استخلاصها. ويعدّ التصرف على هذا النحو مخالفة لأحكام الفصل 25 من مجلة المحاسبة العمومية الذي أدى بالإضرار بحقوق البلدية والمساس من مصداقية حساباتها المالية. وقد قام القابض البلدي بتاريخ 23 نوفمبر 2018 بإرسال جدول تثقيف معالم كراء المحلات التجارية لسنة 2018 بمبلغ 194.926,236 د إلى أمانة المال الجهوية تونس 2 التي لم توافيه بالمطلوب إلى موفى ديسمبر 2018.

#### -مراجعة معالم الكراء

خلافًا للأحكام القانونية المتعلقة بتنظيم العلاقات بين المسوغين والمتسوغين فيما يخص تجديد كراء العقارات والتي تسمح للمالك بأن يطلب تعديل معين الكراء كل ثلاث سنوات فإن البلدية لم تبادر بالترفيغ في معينات الكراء مما أدى إلى حرمانها من موارد إضافية على غرار معالم التسويق المتعلقة بالمحلات السكنية الكائنة بخزندار والتي بقيت قيمتها الكرائية السنوية منذ 1 جانفي 1987 في حدود 180 د للمحلّ الواحد إضافة إلى أنه وخلافًا لما نصت عليه النصوص القانونية والترتيبية (نسبة زيادة 5% في معينات التسويق سنويا بالنسبة إلى محل سكني) لم يتمّ ضمن عقود التسويق التنصيص على نسبة زيادة سنوية. وقد وجّهت البلدية مراسلة إلى مصالح أملاك الدولة بتاريخ 17 ماي 2016 قصد تحديد القيمة الكرائية الحالية

<sup>15</sup> قام القابض البلدي بتاريخ 23 نوفمبر 2018 بإرسال جدول تثقيف معالم كراء المحلات التجارية لسنة 2018 بمبلغ 194.926,236 د إلى أمانة المال الجهوية تونس 2.

التي سيتمّ على ضوءها تحيين العقود وذكّرتها بتاريخ 14 أكتوبر 2016 دون أن توافيها مصالح أملاك الدولة بالمطلوب.

وخلافا لما نصّت عليه النصوص القانونية والترتيبية من اعتماد الترفيع في معين الكراء السنوي بنسبة 10% لمحل تجاري أو صناعي، شهد تطبيق النسبة المذكورة تباينا حيث تمّ بخصوص عقود كراء المحلات الكائنة بالسوق البلدي فطومة بورقيبة وبالسوق البلدي قصر السعيد التنصيص بخصوص البعض على تطبيق نسبة 10% كل سنتين وفي بعض العقود الأخرى على نسبة 15% وأحيانا التخفيض في نسبة الزيادة السنوية إلى 5%.

لم تحرص البلدية على تفعيل أحكام القانون عدد 37 لسنة 1977 المؤرخ في 25 ماي 1977 المتعلق بتنظيم العلاقات بين المسوّغين والمتسوّغين فيما يخص تجديد كراء العقارات أو المحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف عبر طلب تعديل معين كراء العقار المسوّغ لفائدة إحدى شركات الترفيه بتاريخ 24 أوت 1996 بمبلغ سنوي قدره 90 أ.د كما لم تسع إلى اعتماد نسبة زيادة قصوى في حدود 10% بعنوان معلوم التسويغ السنوي بالنسبة إلى محل تجاري أو صناعي إلى التنصيص عليها ضمن العقد المبرم بين الطرفين حيث نصّ الفصل الثالث من العقد المذكور على الترفيع في معين الكراء كلّ ثلاث سنوات.

#### - استخلاص مداخل الكراء

سجل ضعف معدّل نسب استخلاص مداخل كراء العقارات حيث لم يتجاوز 8% كما يبرز ذلك من الجدول الموالي:

المداخل	الثقيلات (د)	الاستخلاصات (د)	نسبة الاستخلاص (%)	بقايا الاستخلاص (د)
مداخل كراء عقارات معدّة لنشاط تجاري	616.652,654	27.669,325	4,49	588.983,329
مداخل كراء عقارات معدّة لنشاط صناعي	151.006,545	3.914	2,66	147.092,545
مداخل الحدائق العمومية والمتنزهات ومراكز الترفيه	130.722,638	126.648,3	97	4.074,338
مداخل كراء عقارات معدّة للسكن	2.550	345	15,65	2.205

وتراكمت الديون المتخلدة بذمة المتسوّغين للمحلات التجارية والبالغة إلى غاية 31 ديسمبر 2017 ما قدره 1.510.605,245 د<sup>16</sup>. ويعود ذلك إلى عدم اتخاذ البلدية للإجراءات القانونية اللازمة تجاه المتلدين عن خلاص معينات الكراء في الإبان وعدم استكمال استغلال كل الإجراءات المتاحة قانونا في التصرف في الديون القديمة والمتخلدة بذمة المتسوّغين.

<sup>16</sup> حسب جدول متابعة الدكاكين المسوّغة بالأسواق البلدية بباردو إلى غاية 2017/12/31 المعد من قبل القابض البلدي.



من ذلك لم تستكمل البلدية تنفيذ الأحكام الاستعجالية بالخروج الصادرة بتاريخ 15 جويلية 2008 وبتاريخ 23 جويلية 2008 وبتاريخ 04 أوت 2008 وبتاريخ 17 مارس 2010 ضد 6 متسوغين رغم عدم التزامهم بجدولة ديونهم مما أدى إلى تفاقمها<sup>17</sup>. كما لم يتبين قيام البلدية بأي إجراء قضائي ضد 8 متسوغين أو ورثتهم وعدم استكمال الإجراءات القانونية ضد 9 مدينين لفائدة البلدية إلى غاية 31 ديسمبر 2017 بمبلغ قدره 586.783,847 د. ويبين الجدول الموالي حجم هذه الديون:

السوق البلدي	عدد المدينين	مبلغ الدين بالحكم <sup>18</sup> (د)	عدد المدينين	مبلغ الدين لسنة 2017 حسب القباضة المالية (د)
قصر السعيد	8	155.820,753	11	741.722,787
فطومة بورقيبة	4	58.684,357	20	628.063,397
حي السعادة			6	108.071,630
مقهي				32.747,431
المجموع				1.510.605,245

ولم تحرص البلدية على تنمية مواردها حيث لم تقم ببراء 9 محلات تجارية بعضها بقي شاغرا منذ سنة 2010 ولم تتم مراسلة مصالح وزارة أملاك الدولة لتحديد السعر الافتتاحي لبتة متعلقة بتسويق 6 محلات إلا بتاريخ 7 جوان 2016 وتذكيرها بمقتضى المراسلتين المؤرختين في 22 سبتمبر 2016 و13 جانفي 2017 ثم مراسلتها من جديد بتاريخ 27 فيفري 2018 وبتاريخ 29 نوفمبر 2018 لتحديد القيمة الكرائية الافتتاحية لتسويق محل بسوق فطومة بورقيبة ومحلين بالسوق البلدي حي السعادة.

#### 4.2 العمليات الخارجة عن الميزانية

تبيّن من خلال الكشف عدد 6 المتعلّق بالعمليات الخارجة عن الميزانية والقائمت المفصّلة للمقاييس الخارجة عن الميزانية المتبقية للصرف والمصاحبة له ما يلي:

بيان الحساب	بقايا الإيداعات إلى 31 ديسمبر 2017	الملاحظات
إيداعات مختلفة	432.757,685	منها مبلغ 8.647,053 د يرجع إلى الفترة 2013-2016.
مقاييس مستخلصة قبل إعداد أذون استخلاص	192.811,389	منها مبالغ تعود إلى سنوات 2009 و2010 و2011 تقدر على التوالي بما جملته 35.681 د و29.311,800 د و48.985,499 د لفائدة ص.ق.م.ج.م

<sup>17</sup> قدم أعضاء النيابة الخصوصية مقترحا خلال الجلسة الاستثنائية للمجلس البلدي المنعقدة بتاريخ 05 نوفمبر 2015 حول النظر في استخلاص ديون الأسواق وتنفيذ الأحكام الصادرة في شأن بعض التجار يتمثل في عدم تنفيذ الأحكام الصادرة منذ 2008 بشرط التزام التجار المعنيين بجدول الديون ودفع تسبقة 25% من مجموع الديون المتخلدة بدمتهم إلى 31 ديسمبر 2015 مع خلاص الكراء الشهري الجاري ويتم جدولة الديون كالاتي: أقل من 20 أ.د.: 5 سنوات، أكثر من 20 أ.د. وأقل من 30 أ.د.: 7 سنوات، 30 أ.د. فما فوق: 10 سنوات.

<sup>18</sup> الأحكام القضائية بالخروج الصادرة بتاريخ 2008/07/15 و2008/07/23 و2008/08/04 و2008/08/25 و2010/03/17.

منها مبالغ تعود إلى سنتي 2013 و2014 تقدر بما جملته 372,878 د.		
مبلغ 360 د يرجع إلى سنة 2011 لفائدة شخص طبيعي.	610	ضمانات
منها مبالغ تعود إلى سنة 2012 تقدر بـ 317,090 د.	2.071,540	رفض حساب جاري بريدي بعد التحويل

## الجزء الثاني: النفقات

### 1- التحاليل المتعلقة بالنفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 6.938.286,454 د سنة 2017 تتأتى أساسا من نفقات التأجير العمومي (4.492.803,990 د) ووسائل المصالح (1.992.558,718 د) أي على التوالي بنسبتي 64,75% و28,72% من مجموع نفقات العنوان الأول.

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 1.720.201,654 د تتوزع بين نفقات التنمية (1.617.929,780 د) وتسديد أصل الدين (86.266,354 د) ونفقات مسددة من الاعتمادات المحالة (16.005,520 د) أي بنسب تبلغ على التوالي 94,06% و5,01% و0,93%. ويبرز الجدول الموالي النفقات المتعلقة بالعنوانين الأول والثاني والمنجزة من قبل بلدية باردو خلال سنة 2017.

المبلغ (د)	البيان
	نفقات العنوان الأول
7.549.858,925	الاعتمادات المرسمة بالميزانية
6.938.286,454	المصاريف المأمور بدفعها
92%	نسبة الإنجاز
	نفقات العنوان الثاني
2.763.727,114	الاعتمادات المرسمة بالميزانية
1.720.201,654	المصاريف المأمور بدفعها
62%	نسبة الإنجاز

وارتفعت الاعتمادات غير المستعملة المتعلقة بالعنوان الثاني في موفى سنة 2017 إلى حوالي 992,518 أ.د وهو ما يفسر نسبة إنجاز العنوان الثاني والبالغة 62%. وتعود أسباب ذلك إلى تأخير في إنجاز بعض المشاريع وخاصة مشروع إعادة تهيئة دائرة باردو بقيمة 220 أ.د المبرمج لسنة 2017 في حين لم يتم إلى غاية موفى سنة 2017 الانطلاق في بداية الأشغال حيث تم تعيين المهندس المعماري بتاريخ 2017/10/19 لإتمام إنجاز الدراسة الأولية والدراسة التمهيديّة التفصيلية في ظرف 40 يوما من التعيين. كما لم يتم تقديم الدراسات إلا بتاريخ 2017/12/22 أي بتأخير ناهز 24 يوما.

أما بخصوص الدراسة الجيوتقنية المتعلقة بالمشروع أنف الذكر فقد تم الإعلان عن الاستشارة لاختيار مكتب دراسات لإعدادها بتاريخ 2018/01/09 وحدد آخر أجل لقبول

العروض ليوم 2018/01/22 وقد تم إعلانها غير مثمرة وإعادتها بتاريخ 2018/02/12. وتم التعاقد مع أحد المزودين بقيمة 3,870 أ.د. وتم استلام طلب التزود بتاريخ 2018/05/02 ولم يتم الانتهاء من الدراسة وإرسالها إلا بتاريخ 2018/07/06 في حين تمّ ضبط مدة الدراسة بثلاثين يوما لإنجازها. وقد ساهم هذا التأخير في إعداد الدراسات الضرورية في تأخير إنجاز هذا المشروع.

بالإضافة إلى ذلك شهد إنجاز مشروع تهيئة الطرقات برنامج 2016 بقيمة 323,8 أ.د. ببعض الأنهج بدائرتي الحدائق وقصر السعيد ببلدية باردو تأخيرا هاما حيث تمّ إسناد الصفقة في إطار جلسة اللجنة البلدية للشراءات بتاريخ 2016/07/20. ولم يتمّ مراسلة المقاول لإبلاغه بإسناد الصفقة إلا بتاريخ 2016/10/10 أي بعد مرور 82 يوما. كما لم يتمّ الإذن بالانطلاق في الأشغال إلا بتاريخ 2017/02/13 علما بأنه لم يتمّ الانتهاء من الأشغال وقبولها وقتيا إلى غاية موفى نوفمبر 2018.

## 2- خلاص الديون

تمّت جدولة الديون المتخلدة تجاه 8 مؤسسات عمومية وبالغية في موفى سنة 2016 ما قدره 6,307 م.د. كما يبرزه الجدول التالي:

المؤسسة	مبلغ الديون (د)	فترة الجدولة السنوية (د)	تاريخ الاتفاقية
صندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية	443.117,443	2019-2018	-
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	372.392,322	2019-2018	2018/03/29
الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه	96.424,100	2019-2018	2018/05/06
الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات	281.739,136	2019-2018	2018/03/29
الوكالة التونسية للترددات	11.894,400	2019-2018	
الديوان الوطني للتطهير	120.415,733	2019-2018	2018/03/29
الشركة الوطنية للاتصالات	351.365,281	2019-2018	2018/03/29
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	4.630.858,685	-	2018/03/28
<b>المجموع</b>	<b>6.308.207,100</b>		

ولغاية تسديد متخلداتها تجاه الخواصّ والمؤسسات العمومية رصدت البلدية اعتمادات بلغت 624 أ.د. على مستوى الفقرة 80 من الفصل 02.201 وتمّ خلال سنة 2017 تسديد مبلغ 465,857 أ.د. كديون لفائدة مؤسسات عمومية بقيمة 463,861 أ.د. ولفائدة خواصّ بقيمة 15,634 أ.د. مفصّلة بالجدول الموالي:

الفصل	الفقرة	بيان النفقات	الاعتمادات النهائية (د)	النفقات المدفوعة سنة 2017
2.201	80	تسديد المتخلدات		
		متخلدات تجاه الشركة الوطنية لتوزيع البترول	4.587,000	4.587,000
		متخلدات تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز	169.805,797	67.000,000

94.945,347	94.945,347	متخلدات تجاه الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه
14.429,622	14.429,622	متخلدات تجاه المطبعة الرسمية
41.844,428	41.844,428	متخلدات تجاه الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات
187,812	152.999,812	متخلدات تجاه الوكالة البلدية للخدمات البيئية
74.605,426	97.000,000	متخلدات تجاه مؤسسات عمومية أخرى
15.634,369	17.630,597	متخلدات تجاه الخواص

### 3- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الأول

لوحظ بخصوص الفصل 002-010-02201 المتعلق بمصاريف تعهد وصيانة وسائل النقل أنه لا يتم في بعض الحالات التنصيص بالفواتير على الرقم المنجني لوسائل النقل المنتفعة بقطع الغيار وهو ما يعيق عملية مراقبة هذا النوع من المصاريف. ويذكر في هذا الصدد الحالات التالية:

تاريخ الأمر بالصرف	مرجع الأمر بالصرف
2017/11/07	182
2017/11/14	204
2017/12/18	239
2017/12/26	276

### 3- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الثاني

تم الوقوف على نقائص شابت إنجاز الاستشارات والصفقات.

#### ✓ استشارات العنوان الثاني

تمّ الوقوف على عدم إعداد محضر فرز العروض حيث تم الاقتصار على جدول مقارنة الأسعار ممضى من طرف رئيس النيابة الخصوصية بخصوص الاستشارة عدد 2017/8 بقيمة 3,248 أ.د المتعلقة باختيار مكتب للقيام باختبارات فنية تتعلق بالمركب الرياضي الهادي النيفر.

أمّا بخصوص الاستشارة المتعلقة بتهيئة مستودع الحجز البلدي بقصر السعيد بقيمة 127,528 أ.د فقد تمّ الإذن ببدء الأشغال بتاريخ 2017/09/25 وذلك قبل إبرام العقد الموافق لتاريخ 2017/10/20 وقبل تقديم الضمان النهائي الموافق لتاريخ 2017/12/14<sup>19</sup> ممّا لا يضمن حقوق البلدية في حال وجود إخلالات في الإنجاز.

<sup>19</sup> مذكرة احتساب آجال تنفيذ الصفقة بتاريخ 2018/10/15.

أما فيما يتعلق بالاستشارة عدد 2017/23 المتعلقة بالإدارة العمومية بقيمة 82,378 أ.د فقد تضمن ملف صاحب الصفقة عقد عمل مع المهندس دون ضبط الأجر الشهري ودون تقديم سيرة ذاتية أو وثيقة تفيد الخبرة المطلوبة والمحددة بثلاث سنوات وذلك طبقا للفصل العاشر من كراس شروط طلب الاستشارة.

وخلافا للفصل 35 من كراس الشروط الإدارية الخاصة بالاستشارة عدد 2017/25 بقيمة 12,744 أ.د المتعلقة بربط محطة الغسيل بالمستودع البلدي فقد تم تقديم عقد شراء آلة ارتجاج من طرف صاحب الصفقة غير ممضى من قبل الطرفين وغير مسجل لدى القباضة المالية.

وخلافا للفصل 28 الذي نصّ على القبول النهائي بعد انقضاء آجال الضمان المحددة بسنة من تاريخ القبول الوقي للأشغال الموافق لتاريخ 2017/12/06 لم يتمّ إلى غاية 2018/12/25 القبول النهائي للأشغال.

## ✓ الصفقات

### • صفقة تهيئة الطرقات بقيمة 323,800 أ.د

لم تتولّ البلدية خلافا لمنشور رئيس الحكومة عدد 16 بتاريخ 3 جوان 2015 المتعلّق بإجراءات تضمين غرامات التأخير في مجال الصفقات العمومية وأجال خصمها وإجراءات إرجاع الضمانات القيام باحتساب غرامات التأخير بالتوازي مع تقدّم الإنجاز وتضمينها مباشرة في كشوفات الحسابات الوقتية، حيث لم يتمّ تضمين غرامة التأخير عن إنجاز مشروع تهيئة الطرقات ضمن كشف الحساب عدد 1 بتاريخ 11 ديسمبر 2017 بمبلغ 243,687 أ.د وهو ما يمثل 75% من المبلغ الجملي للصفقة.

كما شهد إنجاز الصفقة تأخيرا هاما حيث تمّ الإذن بالانطلاق في الأشغال بتاريخ 2017/02/13 وذلك لمدة 120 يوما. غير أنه لم يتمّ الانتهاء من الأشغال إلى موفى ديسمبر 2018 أي بتأخير ناهز سنة ونصف. وبالرغم من هذا التأخير، لم تتولّ البلدية عملا بأحكام الفصل 119 من الأمر عدد 1039 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم للصفقات العمومية والفصل 17 من كراس الشروط الإدارية الخاصة فسخ الصفقة وتكليف مقاول ثان يحلّ محلّ المقاول صاحب الصفقة واثقال جميع المصاريف الإضافية على كاهله وذلك إثر استيفاء مرحلة التنبيه عليه مشفوعة بإمهاله أجلا لا يقلّ عن 10 أيام من تاريخ تبليغ التنبيه للإيفاء بالتزاماته التعاقدية.

كما تمّ تعليق الآجال التعاقدية من 2017/05/19 إلى غاية 2018/04/30 أي حوالي سنة وتمّ إنجاز تعبيد نهج عرفات وجزء من نهج مكة عوضا عن نهج الكاف خلال هذه الفترة دون إعداد الأذون الإدارية الضرورية المتعلقة باستئناف الأشغال ودون إدراج فترة إيقاف الأشغال

بكراس الحضيرة مما يصعب معه تحديد فترة التأخير الحقيقية وبالتالي احتساب خطايا التأخير المستوجبة بهذا العنوان.

كما شهد إنجاز هذا المشروع عدّة إخلالات حيث تضمن كشف الحساب الوقي عدد 1 المقدم من طرف المزود بتاريخ 2017/07/28 مبلغا جملياً قدره 304,573 أ.د. مع كشف في الكميات غير ممضى من التقني<sup>20</sup> المكلف من المصلحة الفنية للبلدية بمتابعة المشروع، يحتوي على كميات بخصوص الفصلين السادس والسابع في حدود 7792 م<sup>2</sup>. وتمّ على إثر ذلك وبطلب من رئيس المصلحة الفنية إعادة إرسال "كشف الكميات" للتقني للثبوت من الكميات المنجزة. وقد تولى هذا الأخير إعداد كشف في الكميات المنجزة بتاريخ 2017/10/03 في حدود 7374,5 م<sup>2</sup> أي بفارق في حدود 417,5 م<sup>2</sup> مقارنة مع الكشف المقدم من طرف المقاول.

وعلى إثر رفض المصلحة الفنية للكميات المفوترة من قبل المقاول في مرّة أولى والبالغة 7792 م<sup>2</sup> تولى المقاول تقديم كشف حساب وقي بقيمة 271,081 أ.د. بتاريخ 2017/10/13 مع كشف في الكميات في حدود 7374,5 م<sup>2</sup> (نفس الكميات المقدّمة من طرف تقني البلدية) ممضى من قبل المقاول والتقني المكلف من طرف المصلحة الفنية وهو ما اضطر المصلحة الفنية لإعداد تقرير<sup>21</sup> في الغرض مفاده أنّ العون قام بمغالطة الإدارة بضبط كميات أشغال منجزة مخالفة للكميات الحقيقية مع استجوابه في هذا الخصوص.

وتمّ القيام بمعاينة ميدانية مشتركة بين المقاول والمصلحة الفنية بتاريخ 2017/11/09 وضبط الكميات في حدود 6583 م<sup>2</sup> أي بنقص في حدود 791,5 م<sup>2</sup> وهو ما يمثل حوالي 11% من الكشف الممضى من المقاول والتقني والمتعلق بكميات قدرها 7374,5 م<sup>2</sup>. وعليه، تمّ ضبط قيمة الكشف الوقي بمبلغ 243,686 أ.د. وإعداد أمر بالصرف في الغرض وخلص المقاول على هذا الأساس.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المعاينة المشتركة التي تولت المصلحة الفنية والمقاول القيام بها لضبط الكميات المنجزة اقتصرت على المساحات المنجزة (الطرق) دون أخذ العينات للثبوت من حجم المساحات وبالتالي من كمية المواد الفعلية المنجزة مماّ من شأنه أن يحول دون التأكد بصفة قطعية من صحّة هذه الأشغال والتي تخوّل لصاحب الصفقة فوترتها على ضوء ذلك. فضلا عن ذلك، رفض المقاول إنجاز أشغال تهيئة وتعبيد بعض الأنهج الإضافية (نهج منزل عبد الرحمان والمصيدة والزنقة أمام القبضة البلدية) بالرغم من عدم استكمال الكميات المنصوص عليها في الصفقة التي تم إنجاز حوالي 75% منها حسب مراسلته بتاريخ 2017/12/22. ولم يتمّ استئناف الأشغال إلاّ بتاريخ 2018/04/30 حسب الإذن الإداري المعدّ في الغرض وهو ما يعدّ مخالفاً للفصل 84 من الأمر عدد 1039 المنظم للصفقات العمومية

<sup>20</sup> مذكرة بتاريخ 2014/07/06 تقضي بتعيين الفني المذكور لمراقبة إنجاز مشاريع تهيئة الطرقات بالدوائر البلدية.

<sup>21</sup> تقرير من رئيس المصلحة الفنية بتاريخ 2018/02/06.

الذي نصّ على أنّه لا يمكن لصاحب الصفقة تقديم أي اعتراض أو تحفّظ في صورة الزيادة أو النقصان في حجم الطلبات بنسبة تضبطها كراس الشروط أو 20% من المبلغ الأصلي للصفقة في غياب ذلك.

وبالرغم من الإخلالات التي تمّ الوقوف عليها والفرق الشاسع بين ما تمّ إنجازه وما تمّ تقديمه من المقاول وإمضاؤه من طرف التقني بحوالي 30 أ.د وقرار التوبيخ الموجه إليه بخصوص مغالطة الإدارة في ملف رخص البناء بتاريخ 2018/03/27 فقد تم تكليفه<sup>22</sup> بمتابعة المشاريع البلدية وملفات رخص البناء بعد تقديم رئيس المصلحة الفنية لطلب إلحاق في الغرض. وبناء على ما سبق وخاصة فيما يتعلق بوجود عدّة وقائع من شأنها أن تمثل قرينة في اتجاه شبهة فساد مالي، وعليه يستوجب الوضع إحالة الملفّ إلى القضاء المختصّ وإنهاء تكليفه بمتابعة إنجاز مثل هذه المشاريع.

ومن جهة أخرى، وبالرغم من افتقار البلدية لمهندس اختصاص هندسة مدنية والخروقات التي تم الوقوف عليها أعلاه فإن البلدية لم تسع إلى التعاقد مع مكتب دراسات مختص في المجال لمتابعة إنجاز مشاريع تهيئة وتعبيد الطرقات. لذا تدعو الدائرة إلى اللجوء لمثل هذه المكاتب المختصة إلى حين تدعيم الإدارة البلدية بالأعوان المختصين لتلافي هذه الإخلالات.

#### • صفقة أشغال تهيئة المسلخ البلدي قسم السوائل بقيمة 338,263 أ.د.

لم يتضمّن عرض صاحب الصفقة جدول الأسعار والتفصيل التقديري للأسعار بلسان القلم واقتصر على ذكر الأسعار بالأرقام وهو ما يخالف الفصل الخامس من كراس الشروط الإدارية الخاصة والذي أوجب أن تكون القوائم التفصيلية للأسعار مستكملة البيانات. كما يفتقر الملفّ المقدّم من طرف المصلحة الفنية للبلدية الأذون الإدارية المتعلقة بتبليغ الصفقة وانطلاق الأشغال مما لا يمكّن من تحديد فترة إنجاز المشروع وعليه ضمان حقوق البلدية.

#### الجرد

تبين من خلال فحص دفتر الجرد أنّه لا يتمّ التنصيب على رقم الجرد الخاصّ بالمعدّات ومصدرها ومراجع الاقتناء (رقم الفاتورة وتاريخها أو العقد ...) وقيمتها.

وخلافا لأحكام الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية، لا يمسك محاسب بلدية باردو حسابية خاصة بأمالك البلدية المنقولة منها وغير المنقولة.

لم ترد على الدائرة إجابة إلى حدود تاريخ نشر هذا التقرير.

<sup>22</sup> مذكرة بتاريخ 2018/11/9 تتعلق بتعيين التقني المذكور لمسك جميع ملفات رخص البناء وغيرها.